■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١١- قطاع التعليم وتحدياته

أعد وقائع الحوار للنشر

عبد القادر دياب*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة فى الحادى والعشرين من شهر شعبان عام ١٤٢٣هـ، الموافق السابع والعشرين من شهر اكتوبر عام ٢٠٠٢م، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من السادة:

أ.د. ابراهيم عصمت مطاوع	استاذ متفرغ تربية طنطا، عضو المجالس القومية المتخصصة
أ.د. سعدية محمد على بهادر	استاذ علم نفس الطفل - معهد الدراسات العليا للطفولة
أ.د. عبد الفتاح ناصف	مستشار بمعهد التخطيط القومى ورئيس التحرير
أ.د. عبد القادر دياب	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. علا سليمان الحكيم	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. فادية محمد عبد السلام	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ. محمد رجب شرابى	وكيل أول وزارة التربية والتعليم السابق ورئيس قطاع التعليم
أ.د. محمد سيف الدين فهمى	استاذ متفرغ - كلية التربية- جامعة الأزهر
أ.د. محمد عبد العزيز عيد	مستشار بمعهد التخطيط القومى
أ.د. ممدوح الشرقاوى	مستشار بمعهد التخطيط القومى

* أ. د. عبد القادر دياب : مستشار ومدير مركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات - معهد التخطيط القومى.

وقائع الحوار

عبد الفتاح ناصف

بسم الله الرحمن الرحيم ..نيابة عن هيئة التحرير أشكر حضراتكم بقبول دعوة هيئة التحرير لحضور هذه الندوة أو دائرة الحوار حول التعليم وتحدياته المستقبلية . فى الحقيقة النظام بالنسبة للمجلة هو النشر فى كل عدد دائرة حوار حول موضوع مهم ، ومنذ أكثر من ٥ سنوات بدأنا سلسلة مصر وتحديات المستقبل ، وهذا هو العدد الحادى عشر من هذه السلسلة ويتعلق بالتعليم .

وعادة يتولى أحد الزملاء كتابة ورقة أولية للنقاش تشمل عدة محاور تتعلق بموضوع دائرة الحوار، والأخ أ.د. عبد القادر دياب تفضل مشكورا وأعد لنا ورقة عن قطاع التعليم فى مصر وتحدياته المستقبلية، وقد ركز على ٣ محاور، ووضع مجموعة من التساؤلات فى كل محور، نحن نستطيع اضافة مجموعة من التساؤلات اذا شئتم لمحاولة تغطية أهم التحديات وآرائنا فى مواجهة هذه التحديات فى المستقبل .

عادة نبدأ بمداخلات قد تصل من ١٠ -١٥ دقيقة كمداخلة أولى ونترك فيها الفرصة قليلا لابداء الرأى فى أى عدد من الموضوعات، وكثيرا ما أطرح تساؤلا هل نبدأ محور محور أم تشمل المداخلة مايشاء المتحدث ، لكنى أجد أن كل من يطلب المداخلة يتكلم فى أى من الموضوعات المتضمنه فى المحاور المختلفة ، بعد الانتهاء من الندوة أو دائرة الحوار التى عادة تستمر حتى الساعة الواحدة والنصف أو الثانية حسب الحماس فى آخر اليوم حيث عادة كل يحاول أن يذكر شيئا قبل إنتهاء الوقت، ويتم تفريغ ماقيل فى الندوة ويوزع على الحاضرين بالندوة الاجزاء الخاصة بكل منهم بحيث ان شاء ان يعدل فيها قليلا بحيث يحذف منها أو يضيف نقطة أو بعض النقاط التى يرى أنها يمكن أن تكمل ماقيل فى دائرة الحوار ثم نأتى الى عملية التحرير ، ونعطى الكلمة لكاتب الورقة لاستعراض أهم مافيها من نقاط اساسية.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم .. يعد الانسان فى أى من المجتمعات هو المحور الرئيسى للتنمية ليس باعتباره هو العنصر الأساسى فى عملية الانتاج والتنمية فقط بل باعتباره أيضا هو المستهدف الوحيد من التنمية فى المجتمع . ولذلك فقد تغيرت النظرة إلى التعليم واتسعت دائرتها من منظور

أهميته فى عملية التنمية على نحو يتسق مع التغيرات الأخيرة من مفهوم التنمية فى حد ذاتها . فلم تعد النظرة إلى التعليم تقف عند حد اعتباره وسيلة لزيادة الوعى السياسى والاجتماعى للسكان ، وتوفير قوى العمل البشرية المدربة واللازمة لعمليات الانتاج والتنمية ، وتحديث اقتصادات الدول فقط ، بل أصبحت النظرة إليه تشمل أهميته فى تحقيق رفاهية البشر والقضاء على الفقر فى المجتمعات ، حيث أصبح التعليم يعد من الحاجات البشرية الأساسية ، والتى تعد بدورها الوسيلة لتحقيق حاجات أساسية أخرى .

إن التأثيرات الاقتصادية للتعليم تمتد إلى أبعد من تحسين انتاجية عنصر العمل البشرى فى عمليات الانتاج ، فالافراد المتعلمون يكونون أكثر معرفة واستخداما للعادات الصحية والتغذوية الملائمة إلى جانب معرفتهم بأهمية التعليم مما يساعد بدوره على وجود أجيال فى ظروف صحية وغذائية أفضل إلى جانب وعيهم بأهمية تنظيم الأسرة ، وهى من النتائج التى تزيد من فاعلية الاستثمار فى التعليم فى المراحل التالية ، كما تعد هذه النتائج بدورها من الوسائل المساعدة على القضاء على الفقر فى المجتمع . كذلك أيضا للتعليم وظائفه الاجتماعية ، والثقافية بما له من آثار ايجابية على سلوكيات المجتمع ، وإكسابه المهارات اللازمة لتحقيق حاجاته الاساسية الأخرى التى أصبحت تعد اليوم من مؤشرات التنمية البشرية فى المجتمع.

إن أهمية التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى تحقيق رفاهية الشعوب ليست بخافية على حكومات الدول ، كما أن أهميته بالنسبة لتحقيق طموحات الافراد ليست فى حاجة إلى إيضاح بالنسبة لافراد اى من المجتمعات المعاصرة . ولهذا تسعى الدول جاهدة وبقدر ماتسمح مواردها المالية والبشرية إلى زيادة فرص التعليم أمام أفراد المجتمع إلى جانب تطوير نظم التعليم بها على جميع مستوياته على نحو يفى باحتياجاتها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية . وفى هذا السياق تضع الدول النامية خطط وبرامج تطوير نظمها التعليمية متضمنه مجموعة من الأهداف (قد تختلف أولوياتها من دولة إلى أخرى وفقا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسمات الخاصة بالنظم التعليمية بها) والتى يمكن ذكرها فى الأهداف الرئيسية التالية :

- توفير فرص التعليم الاساسى لجميع الأطفال بالمجتمع وبأسرع مايمكن فى ضوء ماتسمح به مواردها المالية والبشرية ، وذلك كأولوية أولى إلى جانب تطوير نظامها التعليمى على جميع المستويات التعليمية.

- تحقيق العدالة فى توزيع فرص التعليم سواء على مستوى النوع (ذكور/إناث) أو على المستوى الجغرافى أو الحالة الاقتصادية لأفراد المجتمع.

- زيادة الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى عن طريق تحسين جودة التعليم وتخفيض الفاقد فى الموارد والناشىء عن ارتفاع نسبة الرسوب ، والتسرب بين الدارسين.

- زيادة الكفاءة الخارجية للنظام التعليمى بالتوسع فى المؤسسات التعليمية (مدارس وجامعات) التى تتناسب مع احتياجات سوق العمل بالمجتمع وتزويدها بالمناهج التعليمية الملائمة لذلك.

- تطوير الاطار المؤسسى ، والاجهزة الادارية ودعمها بالامكانات المادية ، والكفاءات البشرية القادرة على إعداد وتنفيذ السياسة التعليمية ، وتخطيط البرامج والمشروعات على جميع المستويات التعليمية.

هذا واذا ماجاز قبول الأهداف المشار إليها كأهداف لتنمية أو تطوير القطاع التعليمى فى مصر فإنه قد يمكن الادعاء بأن النظام التعليمى المصرى قد وصل إلى مستويات مرتفعة نسبيا فى تحقيق هذه الأهداف فى الوقت المعاصر (ولو ظاهريا) ، وإن تباينت المستويات المحققه من هدف إلى آخر . وقد يؤكد على ذلك معدلات الدخول بالصف الأول الابتدائى ، ونسب القيد فى المراحل التعليمية المختلفة والمحققه خلال عام ١٩٩٩/٩٨. حيث بلغ معدل الدخول فى الصف الأول الابتدائى على المستوى الاجمالى نحو ١٢٨,٢٪ ، كما بلغت نسبة القيد الاجمالية بالمرحلة الابتدائية نحو ٩٨,٥٪ ، كما بلغت نسب الانتقال إلى المرحلة الاعدادية ، والثانوية مايقرب من ٩٩,٢٪، ٩٢,٤٪ على الترتيب . أمانسب القيد فى كل من مراحل الاعدادية ، والثانوية، والجامعية فقد بلغت مايقرب من ٩٠,٢٪ ، ٤٩,٢٪ . ٢٩,١٪ على الترتيب.

إن نسب القيد والانتقال بالمراحل الدراسية المشار إليها قد تعكس تحقيق النظام التعليمى المصرى مستويات مرتفعة نسبيا فى توفير فرص التعليم لابناء المجتمع ، إلا أن ذلك قد يكون على حساب جودة العملية التعليمية ذاتها حيث ارتفاع الكثافة الطلابية بالفصل الدراسى وانخفاض نسبة أعداد المدرسين إلى أعداد الطلبة ، فقد بلغ عدد التلاميذ لكل مدرس ٢٣، ٢١ تلميذ فى كل من المرحلة الابتدائية ، والاعدادية على الترتيب ، كما بلغت كثافة الفصل فى كل من المرحلتين على

الترتيب مايقرب من ٤٢، ٤٤ تلميذا فى المتوسط خلال نفس العام.

ويتصف النظام التعليمى المصرى كغيره من نظم التعليم بالدول الاخرى بوجود الرسوب والتسرب إلى خارج النظام التعليمى ، حيث بلغت نسبة أعداد التلاميذ الباقين للاعادة فى كل مرحلة من المراحل الابتدائية، والاعدادية، والثانوية خلال عام ١٩٩٩/٩٨ مايقرب من ٥,٩٪ ، ١٠,٢٪، ٣,٣٪ على الترتيب . اما نسب التسرب الى خارج النظام التعليمى وكما تعبر عنها نسب الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الاعدادية ثم المرحلة الثانوية والمشار اليها من قبل فتبلغ نحو ٠,٨٪ فى المرحلة الابتدائية ، ونحو ٧,٦٪ فى المرحلة الاعدادية.

إن وجود نسب الرسوب والتسرب المشار إليها قد تبدو نسبا منخفضة الى حد ما إلا أن وجودها بهذه المستويات قد لايعبر تعبيرا دقيقا عن نتائج ارتفاع الكثافة الطلابية بالفصول ، وارتفاع نسبة أعداد الطلبة الى المدرسين ، بقدر ماقد تعبر عن وجود خلل ما فى نظم وقواعد الامتحانات والانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى. كما أن وجود هذه النسب فى حد ذاته وخاصة بالنسبة للمرحلة الاعدادية إنما يعبر عن وجود فاقد فى الموارد المتاحة لقطاع التعليم.

أما بالنسبة لتحقيق العدالة فى توزيع فرص التعليم مابين الذكور والاناث فيمكن القول أيضا بأن النظام التعليمى المصرى قد حقق مستويات مرتفعة فى هذا الشأن . وكما تعبر عن ذلك نسبة قيد الاناث فى المراحل التعليمية المختلفة والتى بلغت خلال نفس العام سابق الذكر مايقرب من ٩٣,٧٪ ، ٨٥,٩٪ ، ٤٧,٥٪ ، ٢٦,٤٪ فى كل من المرحلة الابتدائية ، والاعدادية ، والثانوية والجامعية على الترتيب . كما بلغ معدل الدخول بالصف الأول الابتدائى بين الاناث مايقرب من ١١٧,١٪ خلال نفس العام ، وهى نسب تقترب من نسب القيد المشار اليها من قبل على المستوى الاجمالى وهو مايعكس تحقيق النظام لمستوى مرتفع من العدالة النسبية خاصة اذا ما نظر الى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للاسرة المصرية التى قد تكون من الاسباب الرئيسية فى انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم بين الاناث عنه فى حالة الذكور.

وبالنسبة لعدالة توزيع الخدمات التعليمية مابين الاقاليم المختلفة فقد يمكن الادعاء ايضا بأن القطاع التعليمى قد حقق مستويات مرتفعه نسبيا فى هذا الشأن وعلى نحو ماتعبر عنه نسب القيد فى المراحل التعليمية المختلفة خلال عام ١٩٩٩/٩٨ حيث بلغت هذه النسبة فى المرحلة الابتدائية

مايقرب من ١٠٧,١٪ ، ١٠٠,٧٪ ، ٩٢,٦٪ ، ٩٩,٤٪ فى كل من مجموعة المحافظات الحضرية (القاهرة / الاسكندرية / بورسعيد / السويس)، ومحافظات الوجه البحرى ، والوجه القبلى ، والحدود على الترتيب.

كما بلغت نسبة القيد فى المرحلة الاعدادية فى كل من مجموعات المحافظات وعلى الترتيب خلال نفس العام نحو ١٠٠,٣٪ ، ٩٢,٠٠٪ ، ٨٣,٦٪ ، ٩٣,٧٪ اما نسبة القيد فى مرحلة الثانوية في كل من مجموعات هذه المحافظات فبلغت مايقرب من ٥٤٪ ، ٥١,٨٪ ، ٤٤,١٪ ، ٥٠,١٪ على الترتيب. ومع الادعاء بأن نظام التعليم المصرى قد حقق مستوى مرتفعا نسبيا فى توزيع الخدمات التعليمية بين الاقاليم ، إلا أنه من الملاحظ من المؤشرات السابقة أن مجموعة محافظات الوجه القبلى تعد أقل نصيبا عن غيرها من مجموعات المحافظات الاخرى فى هذا الشأن ، إلا أن ذلك قد يعزى وفى جانب كبير منه إلى الاعتبارات الاقتصادية تجاه تعليم الاناث حيث يلاحظ انخفاض نسبة القيد فى مراحل التعليم المختلفة بين الإناث فى محافظات الوجه القبلى عنه بين الاناث فى المحافظات الاخرى حيث بلغت هذه النسبة نحو ٨٤,٣٪ فى مرحلة التعليم الابتدائى بمحافظات الوجه القبلى بينما تبلغ نفس النسبة نحو ١٠٦,٥٪ ، ٩٧,٦٪ ، ٩٣,٧٪ فى كل من المحافظات الحضرية ، ومحافظات الوجه البحرى ، ثم محافظات الحدود على الترتيب . أما نسبة القيد بين الاناث فى مرحلة التعليم الاعدادى فبلغت نحو ٧٣,٨٪ فى مجموعة محافظات الوجه القبلى ، بينما بلغت نحو ١٠١,٥٪ ، ٩٠,٣٪ ، ٨٥,٤٪ بين الاناث فى كل من المحافظات الحضرية ، ومحافظات الوجه البحرى ثم محافظات الحدود على الترتيب .أما نسبة القيد بين الاناث فى مرحلة التعليم الثانوى فقد بلغت نحو ٣٨٪ فى محافظات الوجه القبلى فى نفس الوقت الذى بلغت فيه نفس النسبة نحو ٥٧,١٪ ، ٥١,٣٪ ، ٤٥,٧٪ فى كل من المحافظات الحضرية ، ومحافظات الوجه البحرى ، ثم محافظات الحدود على الترتيب ، ومع ذلك ايضا تشترك مجموعات المحافظات فى سمة ارتفاع كثافة الفصول بها باستثناء محافظات الحدود ، ومن ثم ارتفاع نسبة اعداد الطلاب الى أعداد المدرسين حيث بلغت كثافة الفصل فى المرحلة الابتدائية نحو ٤٤، ٤٢ ، ٤٣، ٢٧ تلميذا فى كل من مجموعات المحافظات الحضرية ، ومحافظات الوجه البحرى ، والقبلى ، والحدود على الترتيب ، كما بلغت كثافة الفصل فى المرحلة الاعدادية بكل من مجموعات هذه المحافظات وعلى الترتيب نحو ٤٣، ٤٤، ٤٤، ٣٠ تلميذا خلال نفس العام سابق الذكر.

ولاشك أن الحفاظ على توفير فرص التعليم بالمجتمع المصرى عند المستويات المشار اليها كحد أدنى أو السعى نحو تحسين هذه المستويات فى المستقبل مع الارتقاء بجودة الخدمة التعليمية ، والارتفاع بمستوى مهارات الخريجين بالمراحل التعليمية المختلفة ، يتوقع أن يواجه بالكثير من التحديات والمشكلات ، والتى تطرح بدورها الكثير من التساؤلات حول كيفية مواجهتها ، والتى يمكن الاشارة إليها فيما يلى :

١- الحاجة إلى التوسع فى أعداد وسعة المؤسسات التعليمية ،ومحدودية الموارد العامة اللازمة لهذا الغرض :

يتواجد بقطاع التعليم المصرى وفى عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ مايقرب من ٣٢ ألف مدرسة تضم مايقرب من ٣٩١,١٧ ألف فصل تغطى مراحل التعليم من الابتدائى إلى مرحلة الثانوى كما تتصف هذه الأعداد من المدارس وماتضمه من فصول طلابية بارتفاع الكثافة الطلابية بالفصل - وعلى نحو ماسبق الاشارة اليه - والتى ومما لاشك فيه لها آثارها السلبية على جودة أداء الخدمة التعليمية للطلاب . وذلك اذا كان تخفيض الكثافة الطلابية بالفصل المدرسى يعد من الوسائل الضرورية لتحسين جودة أداء الخدمة التعليمية فإن فى ذلك مايشير إلى أن الحاجة الى التوسع فى أعداد المدارس والفصول الدراسية بها مازالت قائمة ، إذ أن افتراض الرغبة فى تخفيض الكثافة الطلابية بالفصل الدراسى بنسبة ٣٠٪ عن ماهى عليه حاليا قد تعنى الحاجة الى التوسع فى أعداد الفصول المدرسية فى المراحل التعليمية من الابتدائى إلى الثانوى بما يقرب من ١١٧,٣٥٢ ألف فصل مدرسى إضافى، وذلك مع افتراض ثبات أعداد السكان ومن ثم الطلبة على ماهو عليه الآن. أما مع التزايد السكانى بالمعدلات السنوية المعروفة حاليا (٢٪) فإن الحاجة إلى التوسع فى أعداد الفصول المدرسية فى هذه المراحل التعليمية قد تضيف أيضا مايقرب من ٧,٨ ألف فصل مدرسى اضافى آخر سنويا اذا مافترض زيادة أعداد الطلاب الداخلين الى مرحلة التعليم الابتدائى بنفس معدل الزيادة السكانية، وتزداد الزيادة الاضافية الاخيرة عن ذلك اذا ما استهدف الوصول بالكثافة الطلابية إلى أدنى من المستويات المتواجدة حاليا . كما قد يضاف ايضا إلى هذه التقديرات الحاجة إلى بضعة آلاف من الفصول المدرسية الاضافية اذا ما استهدف الارتفاع بمستويات العدالة فى توزيع الفرص التعليمية بين الاقاليم المختلفة .

كذلك ايضا هناك الحاجة إلى إحلال بعض المدارس القائمة حاليا وغير الصالحة كليا للاستخدام

بغيرها من المدارس الجديدة والتى تقدر نسبتها فى عام ١٩٩٩/٩٨ بما نسبته ١١٪ من أعداد المدارس فى المراحل التعليمية المشار اليها وهو مايعنى الحاجة الى إحلال مايقرب من ٣,٥ ألف مدرسة تضم مايقرب من ٤٣ ألف فصل مدرسى . كذلك هناك الحاجة الى صيانة وتجديد مايقرب من ١٢,٩٪ من أعداد المدارس القائمة حاليا والتى تمثل المدارس غير الصالحة جزئيا فى نفس العام سابق الذكر.

وإذا كانت المؤشرات السابقة تشير إلى حجم التوسعات المطلوبة فى أعداد وسعة المؤسسات التعليمية فى المراحل التعليمية من الابتدائى إلى الثانوى (دون المرحلة الجامعية) مستقبلا إلى جانب حجم وسعة الاحلال والتجديد المطلوبة بالمدارس القائمة حاليا ، فإن فى ذلك مايشير وبالتبعية الى حجم الاستثمارات السنوية المطلوبة سنويا إلى جانب قيمة الانفاق الجارى السنوى المصاحب لذلك. واذا كان قطاع التعليم قد استحوذ على مايقرب من ١٢,٥مليار جنيه وبما نسبته١٠,٩٪ من إجمالى استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات ١٩٩٧/١٩٩٩، وإذا كان الانفاق العام على التعليم خلال عام ١٩٩٩/٩٨ قد استوعب مايقرب من ٥,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى وبما يعادل نحو ١٥,٧٪ من إجمالى الانفاق العام خلال هذا العام حيث يأتى بذلك فى مرتبة سابقة للانفاق على الدفاع ، والصحة فإن فى كل هذه المؤشرات ماقد يعكس التساؤل عن مدى قدرة الموارد العامة للدولة على تخصيص المزيد من الموارد الاضافية لمقابلة الاحتياجات المستقبلية لقطاع التعليم ، وهو ماقد يمثل فى حد ذاته نوعا من التحديات والمشاكل المتوقع ان تواجه هذا القطاع .

إن الحاجة الى التوسع فى اعداد وسعة المؤسسات التعليمية مع محدودية الموارد العامة التى يمكن ان تخصص لهذا الغرض ، تفرض التفكير فى مواجهة هذه المشكلة عبر محورين اساسيين الأول منها : يعبر عن التفكير فى الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق التوسعات المستهدفة بأقل قدر من الاستثمارات أو النفقات الجارية ، أما المحور الثانى فيعبر عن التفكير فى الوسائل والسياسات اللازمة لتوفير مصادر تمويل اضافية (إلى جانب الموارد العامة) لتمويل الاستثمار والانفاق الجارى أو المشاركة فى تحمل نصيب منها . إن التفكير فى كلا المحورين معا يفرض الكثير من التساؤلات التى يمكن طرح البعض منها فيما يلى:

(١/١) هل تعد النماذج المستخدمة حاليا فى بناء المدارس (سواء من حيث التصميمات

والمواصفات أو مواد البناء) هى أفضل البدائل الممكنه من حيث الجودة وقلة التكلفة ؟ ... وهل من الممكن أن تختلف هذه النماذج ما بين الريف والحضر أو المناطق العمرانية الجديدة؟

(٢/١) هل يعد اسلوب المناقصات أو الممارسة المستخدمة حاليا فى بناء المدارس هو الافضل؟ أم هناك من بدائل اخرى وماهى مزايا وعيوب كل منها ؟

(٣/١) هل هناك من أساليب المناقصات أو الممارسة فى بناء المدارس ، والتى يمكن أن تشتمل على المساهمات الشعبية فى بناء المدارس - ومايعنيه ذلك من تخفيض الاعباء على الموارد العامة - وخاصة فى المناطق الريفية التى يغلب تركز مساهماتها الشعبية فى تقديم عنصر العمل وتحمل تكلفته؟ ... وكيف يمكن تطبيق مثل هذه الاساليب؟

(٤/١) هل يمكن النظر الى تطبيق نظام فترتين دراسيتين فى اليوم الواحد فى نفس المدرسة بديلا للتوسع فى بناء مدارس جديدة؟ ... وماهى مزايا وعيوب ذلك فى ضوء النتائج الفعلية لتطبيق هذا النظام فى مصر؟

(٥/١) اذا كانت قناة مساهمة القطاع الخاص فى تكاليف تمويل بناء المدارس والانفاق الجارى عليها يعد من القنوات التى ينظر اليها بغرض تحقيق اهداف التنمية بالقطاع دون ضغوط متزايدة على الموارد العامة للميزانية (وهى من القنوات المستخدمة حاليا فى مصر).

فماهى التوليفة المثلى التى يتصور ان تجمع مابين التمويل العام، والتمويل الخاص بقطاع التعليم ؟ ... وهل تختلف هذه التوليفة مابين المراحل التعليمية المختلفة؟

وهل يمكن ان تختلف هذه التوليفة مابين المناطق والاقاليم خاصة بين الحضر والريف ؟ وماهى المعايير التى تحكم تحديد مثل هذه التوليفة؟

(٦/١) ماهى المعايير التى تحكم توزيع بناء المدارس الجديدة بين المناطق اوالاقاليم المختلفة ، سواء من حيث العدد وسعة المدارس أو النوعية (عام / أو فنى) ؟ وهل تطبق هذه المعايير حاليا فى قطاع التعليم المصرى ؟ ومن هو المسئول عن وضع وتحديد هذه المعايير وضمان تنفيذها ؟ ... وماهى الضمانات الموضوعة لتنفيذ هذه المعايير ؟

(٧/١) ماهى حزمة الحوافز التى تقدم حاليا من قبل الدولة بشأن تشجيع القطاع الخاص فى

بناء المؤسسات التعليمية والانفاق الجارى عليها ؟ .. وماهى ايجابيات وسلبيات حزمة الحوافز المقدمة حاليا ؟... وهل هناك من إضافات مقترحة بشأنها ؟... وماهى مجموعة المعايير والضوابط التى تضمن التوازن مابين حزمة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص فى هذا المجال ، وتكلفة وجوده الخدمة التعليمية المقدمة؟

(٨/١) ماهو الدور المتوقع ان تساهم به المؤسسات الصناعية المتخصصة أو الحرفية فى تمويل الانفاق الجارى بالمدارس والجامعات الفنية ؟ ... وماهى السياسات والادوات اللازمة لقيامها بهذا الدور وكيفية تنفيذه ؟ ... وماهى طبيعة العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين هذه المؤسسات الصناعية ، والمدرسة أو الجامعة فى هذه الحالة؟

(٩/١) ماهو الدور الذى يمكن أن تساهم به المؤسسات الاجتماعية والدينية والجمعيات الاهلية فى بناء المدارس ، والانفاق الجارى عليها ؟... وماهى السياسات والادوات المقترحة لتفعيل هذا الدور ؟.

(١٠/١) هل هناك من دور منتظر من أجهزة الحكم المحلى فى المساهمة فى تمويل البنية الأساسية للتعليم، والانفاق الجاري به؟

(١١/١) هل يمكن النظر الى نظام التعليم عن بعد على أنه قناة يمكن أن تخفف العبء على الموارد العامة اللازمة للتوسع فى الخدمة التعليمية؟... وفى أى المراحل التعليمية يمكن تطبيق هذا النظام ؟... وماهى مزاياه وعيوبه ؟ .. وماهى الضمانات أو الضوابط المقترحة للتأكد من فاعلية هذا النظام ؟..

(١٢/١) إن المدارس والجامعات الحكومية تتقاضى رسوما زهيدة تمثل نسبة هامشية فى تكاليف الخدمة التعليمية . فهل يمكن التفكير فى رفع هذه الرسوم حاليا ؟... وماهى حدود هذه الزيادة (اذا اقترحت) ؟... وماهى حدود التمييز مابين الرسوم التى تدفع فى كل مرحلة تعليمية (ابتدائى / اعدادى / ثانوى / جامعة) ؟... وهل يمكن التمييز فى قيمة هذه الرسوم مابين الريف والحضر ؟...وهل يمكن التمييز فى قيمة هذه الرسوم ايضا وفقا للحالة الاقتصادية للدارسين ؟... وفى أى الاغراض تستخدم أو تخصص مثل هذه الرسوم؟.

(١٣/١) قد يرتبط بالتفكير فى رفع هذه الرسوم لأهداف اجتماعية وضع برنامج لتقديم

القروض للطلاب فى مرحلة التعليم - كما هو متبع حاليا فى السياسة التعليمية المصرية - فما هى أسس تحديد حجم هذا القرض؟ .. أى من المراحل التعليمية يتصور أن يشملها هذا البرنامج؟ .. وماهى المشاكل والصعوبات التى يمكن ان تواجه تنفيذه؟... وماهى أفضل النظم لادارة مثل هذا البرنامج؟...

٢- الحاجة الى تحسين جودة الخدمات التعليمية ، والمنتج النهائى للعملية التعليمية:

إن تحسين جودة الخدمات التعليمية والمنتج النهائى للعملية التعليمية يعد من الأهداف المعلنة حاليا للسياسة التعليمية فى مصر ، وهو مايمثل فى حد ذاته اعترافا بضعف مستوى جودة الخدمات التعليمية التى تقدم حاليا ، ومن ثم وجود الخريج (فى أى من المراحل التعليمية) الذى لا تتوافر لديه المهارات المطلوبة أو المستهدفة . إن تحسين جودة الخدمات التعليمية والمنتج النهائى للعملية التعليمية إنما يعنى تطوير أو تحسين الكثير من العناصر المؤثرة فى هذا المجال ، ابتداءً من مناهج التعليم فى مراحله المختلفة ، ثم المدرس ، والادوات التعليمية المساعدة ، ونظم وكفاءة الادارة المدرسية ذاتها ، وانتهاءً بمواصفات المبانى المدرسية فى ذاتها ، ودور اسرة الطالب فى ذلك الى جانب أساليب ونظم تقييم الدارسين وغير ذلك من العوامل الاخرى. ولهذا فان تحقيق الهدف المشار اليه انما يعد من التحديات التى تواجه قطاع التعليم فى مصر فى المرحلة القادمة ليس فقط بسبب تعدد وكثرة المناهج التعليمية المستهدف النظر فى تطويرها ، بل ايضا بسبب كثرة اعداد المدرسين المستهدف تطوير مهاراتهم الى جانب ما قد يضاف الى ذلك من أدوات تعليمية مساعدة اخرى . ومن هنا ومرة اخرى فان محدودية الموارد المالية التى يمكن تخصيصها لهذا الهدف قد تمثل قيدا اضافيا على تحقيق هذا الهدف الى جانب مدى توافر الكوادر والمهارات النادرة على التخطيط لتحقيقه مما يجعل من هذا الهدف تحديا حقيقيا يواجه قطاع التعليم . إن مواجهة هذا التحدى ووضع السياسات والبرامج اللازمة لتحقيق هذا الهدف تفرض بدورها الكثير من التساؤلات والتى يمكن طرح البعض منها فيما يلى:

(١/٢) يرتبط النظام التعليمى فى اى من المجتمعات بالكثير من العوامل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية السائدة فى المجتمع الى جانب العوامل السياسية والبيئية العالمية .. حيث تهدف النظم التعليمية الى تخريج الافراد القادرين على القيام بدور فعال فى برامج التنمية بالمجتمع مع الحفاظ على قيمه الاجتماعية وتراثة الثقافى والحضارى. واذا كانت المناهج والمواد التعليمية هى

العنصر الرئيسي فى تحقيق هذا الهدف ، فان التساؤل حول مدى وجود التوازن مابين الجوانب الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية فى المناهج والمواد التعليمية بالنظام التعليمى المصرى يصبح من التساؤلات المطروحة ؟.. وفى أى من المراحل التعليمية يوجد مثل هذا التوازن او الخلل بين هذه الجوانب ؟... وماهى المقترحات فى هذا الشأن؟...وكيف يمكن الحفاظ على الهوية الثقافية فى ظل العولمة؟

(٢/٢) اذا كان الكتاب المدرسى أو الجامعى يعد حاليا الاداة التعليمية الرئيسية المستخدمة حاليا فى النظام التعليمى فما هى أوجه القصور - إن وجدت - المتواجدة حاليا فى الكتاب المدرسى أو الجامعى سواء من حيث مايتضمنه من موضوعات علمية ؟.. أو من حيث التناسق أو التوازن بين هذه الموضوعات فى كل من المراحل التعليمية المختلفة؟... أو من حيث طريقة وأسلوب العرض؟...

(٣/٢) ماهو مدى استخدام الادوات التعليمية المساعدة الاخرى (خرائط / مراجع / أجهزة اعلام...) فى النظام التعليمى المصرى ؟... وماهى أوجه القصور ، ووسائل العلاج فى هذا الشأن.

(٤/٢) هل تتوافر فى المؤسسات التعليمية المصرية المعامل أو ورش التدريب بالكم والكيف المطلوب ؟... وماهى أوجه القصور ومقترحات التطوير فى هذا الشأن؟..

(٥/٢) ماهو العمر المناسب لالتحاق الطفل بأولى مراحل التعليم ؟... وماهى الاراء بالنسبة لمرحلة رياض الاطفال ، ودورها فى العملية التعليمية؟...

(٦/٢) هل تتوافر بالمدرس المصرى (وفى أى من مراحل التعليم المختلفة) المهارات والقدرات اللازمة لقيامه بدوره التعليمى بكفاءة؟... وماهى أوجه القصور المتواجدة حاليا؟... وماهى البرامج والاساليب التدريبية اللازمة لرفع مهاراته وقدراته ؟... وعلى من تقع مسئولية اعداد وتنفيذ مثل هذه البرامج؟..

(٧/٢) هل يعد الاسلوب المستخدم فى تقييم الطالب لانتقاله من سنة أو مرحلة دراسية الى اخرى هو الاسلوب الانسب ؟... وهل هناك من أساليب بديلة أفضل؟..

(٨/٢) هل تعد نظم الادارة المدرسية الحالية على مستوى الكفاءة المطلوبة ؟... وماهى أوجه القصور - إن وجدت- ومقترحات التطوير ؟..

(٩/٢) ماهو الدور الغائب والمنتظر من الاسرة المصرية فى العملية التعليمية؟... وماهى كيفية تفعيل هذا الدور ؟... وماهى الآراء حول مشكلة الدروس الخصوصية من حيث الأسباب ووسائل العلاج؟..

(١٠/٢) هل تتوافر بالاجهزة المسئولة عن التخطيط للتعليم وسياساته الكوادر البشرية القادرة على اداء دورها بكفاءة ، ووضع المناهج والمواد التعليمية المتطورة؟... وماهو الاسلوب الامثل للتنسيق بين الاجهزة أو المؤسسات المسئولة عن وضع هذه المناهج والمواد التعليمية على مستوى المراحل التعليمية المختلفة؟

(١١/٢) ماهو الدور الغائب والمنتظر من المؤسسات المختلفة لخريج النظام التعليمى وتشغيله فى وضع المناهج والمواد التعليمية ؟... وماهى كيفية تفعيل مثل هذا الدور؟

٣- الارتفاع بالكفاءة الخارجية للنظام التعليمى:

إن الهدف النهائى للنظام التعليمى يتمثل فى إكساب الدارسين القدرات والمهارات والمعارف التى تتطلبها اسواق العمل ، ،ومن ثم فإن الخلل مابين أعداد الخريجين بقدرات أو مهارات ومعارف معينة والأعداد المطلوبة منها فى أسواق العمل سواء بالزيادة أو النقص إنما يعد في حكم الاهدار للموارد المخصصة للنظام التعليمى. وفى سبيل تجنب ذلك يطرح الكثير من التساؤلات والتى يمكن ذكر البعض منها فى الآتى:

(١/٣) هل تتسق موضوعات المناهج التعليمية فى المراحل التعليمية المختلفة، مع نوعية المعارف والمهارات التى تتطلبها اسواق العمل ؟. وهل تتسق موضوعات التدريب الحرفى والمهنى التى تتضمنها هذه المناهج مع الموضوعات الاكاديمية التى تشتمل عليها ؟.

(٢/٣) ماهى الآراء حول التوسعات المشاهدة حاليا فى المؤسسات التعليمية النوعية والاكاديمية ، فى مرحلة ماقبل الجامعة، وفى المرحلة الجامعية ، خاصة لدى القطاع الخاص ، واتساق هذه التوسعات مع متطلبات سوق العمل؟.

(٣/٣) على من تقع مسئولية التنبؤ بطلب السوق على العمل البشرى حسب نوعية المعارف والمهارات أو التخصصات المطلوبة ؟ على الوزارات المسئولة عن السياسة التعليمية باعتبارها المنتج ،

أم الوزارات المعنية بسوق العمل والتشغيل؟.

(٤/٣) ماهو الدور المنتظر من المؤسسات التعليمية خاصة فى المرحلة الجامعية فى مجال التدريب؟... وما هو الدور المنتظر من مراكز التدريب لامتصاص المتسربين من مراحل التعليم لاكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل؟

(٥/٣) ماهى الآراء حول نتائج مدارس الفصل الواحد بالنسبة للعملية التعليمية؟..

ابراهيم عصمت مطاوع

الشكر واجب للدكتور عبد الفتاح ناصف رئيس التحرير والدكتور عبد القادر دياب والدعوة الكريمة من معهد التخطيط ، والحقيقة أن علاقتى بمعهد التخطيط قديمة ومنذ أيام الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن والرعيل الاول العظيم وانتم خير خلف لخير سلف.

الانطباع الاول أن التقرير المقدم تقرير شامل ومتكامل ومتوازن يرصد ظاهرة التعليم من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية والناحية الصنفية وناحية المخرجات ويبدو لى أنه فى معظم التقرير التساؤلات كثيرة ولكن الاجابات مفتوحة امامنا لنسد مثل هذه الثغرات .

كلنا نعلم أن تعليمنا انتقل من تعليم القلة الى تعليم الكثرة على جميع المستويات التعليمية، حضانة ، ابتدائى، اعدادى، ثانوى عام ، ثانوى فنى، جامعى ، معاهد عليا ، معاهد اعداد فنيين رأسيا وأفقيا مما ترتب عليه معايشتنا لمدارس وجامعات الاعداد الكبيرة وهى ظاهرة خطيرة، وحتى الآن لم نواجه هذه الظاهرة بطريقة المصارحة قبل المواجهة - واذا سمحتم لى فى التعبير - التعرية قبل التغطية لأنه لابد أن نعمل مقارنة للنظام التعليمى ثم نبتعد قليلا عن التعليم لننظر اليه نظره موضوعيه ، وبالتالى نستطيع القول إننا نقدم حلولا غير تقليدية لمشاكلنا التقليدية .

القضية الأولى مسألة السيارة تحتاج بنزين ، التعليم له تكلفته ويحتاج تمويل ، الدولة لم تبخل فى حدود امكانياتها بأنها تقفز بميزانية التعليم قفزات برغوثية أو قفزات ككفزات الكنجارو لدرجة أننا نتكلم حاليا عن ١٤ مليار فى التعليم قبل الجامعى والعالى و٤ مليار على التعليم الجامعى والعالى بمعنى حوالى ١٨ مليار فعندما نتكلم مع الدولة أو السلطات نقول إنها ليس لديها أكثر من ذلك.

اذا كانت الدولة عاجزة ، أو ليس فى مقدرتها فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة، فماذا نفعل؟ أمامنا طريقان الأول أن نطلب من الاجانب الحضور فى ظل الجات للصرف على التعليم سواء بمعونات أو باستثمارات أو بمدارس أجنبية أو بجامعات أجنبية، لكن أعتقد أن الكرامة الوطنية هى التى تقف فى سبيل مثل هذا الحل لأنه لايصح أن يكون خارج الناتج المحلى المصرى والميزانية المصرية أن ندعو الاجانب للمشاركة فى نظامنا التعليمى خوفا من السيطرة الاجنبية التى كانت متمثلة فى الماضى فى المدارس الاجنبية والمدارس الخاصة نوتردام وكذلك بومباستير وسان مارك وفيكتوريا وغيرها من المدارس التى كان فى يوم من الأيام لاتدرى الدولة مايجرى داخل هذه المدارس فنحن نتحفظ عندما ندعو رأس المال الأجنبى ليشارك فى العملية التعليمية.

بقى أن نعتمد فى الغالب والأعم على رأس المال الداخلى باعتبار أن التعليم مشاركة بين الأهالى والحكومة، وعندما نقول مشاركة بين الأهالى والحكومة فان الحكومة تنفق على التعليم من الضرائب التى تأتى من الشعب العامل والفلاح والرأسمالى وغيره الذى يدفع هذه الضرائب وتنفق هذه الأموال على الخدمة التعليمية، اذا ننشط القطاع الخاص والقطاع الأهلى والأثرياء الموجودين بالبلد والمستثمرين وجذبهم للعملية التعليمية . دائما رأس المال الخاص ينظر لدفعية الربح فيرى ان الاستثمار فى التعليم استثمار بعيد المدى فماذا سأكسب ومتى ؟ فدائما عينه على دفعية الربح وبالتالى كيف يمكن عند وضع رأس المال هذا فانه يعتبره استثمارا له عائد ومردود ومحسوب وبالتالى ينتظر العائد وطبعا دورة رأس المال فى التعليم ليست دوره سريعة مثل الزراعة عندما نزرع نخله أم شجرة فاكهة فالعائد لن يأتى الا بعد مدة بينما اذا وظفنا هذا المبلغ فى تربية الأرانب ٣ شهور ويأتى بطن ، اذا دورة رأس المال ليست سريعة فى العملية التعليمية لأن آثارها لاتظهر الا متأخرة . فى نفس الوقت فإن العملية التعليمية تقتضى سيادة الدولة لأن التعليم من مظاهر السيادة وبالتالى لابد أن لاتكون هناك شوائب قومية فى أى نوع من التعليم، شوائب دينية ، الدولة هى التى تعترف بالشهادة الممنوحة ولاتعترف لأنها تمنح أو تمنع وفى نفس الوقت لايستغل الطلاب استغلالا بشعا نتيجة فكره الرأسمالى (الرسوم والقيد مرتفع التكلفة).

واجبنا أن نبحث فى الآليات والميكانيزمات التى يمكن أن تجذب القطاع الخاص بالنسبة للتعليم، ولا أدرى دور نقابة المهن التعليمية الذى يجب أن يكون واضحا ، الاتحادات المختلفة الموجودة ، الغرف التجارية ، البنوك ، لدينا ١٧ ألف جمعية أهلية منها ماهو لدفن الموتى

والمحاربين القدماء وغيرها ، من الممكن أن توجه هذه الطاقة الكامنة والظاهرة فى هذه الجمعيات الأهلية المتعددة ناحية التعليم ، قانون الجمعيات الأهلية لاقى صعوبات فى البداية ثم عدل ثم ووفق عليه وأصبح جاهزا للتنفيذ ، كما صدرت لائحته التنفيذية.

نأتى لقضية الجودة التعليمية ونتكلم عن الايزو ٩٠٠٠ و ٣٠٠٠ والزبون دائما على حق لأننا فى الجودة دائما نسأل الزبون سواء كان طالبا أو سوقا ، الجودة لاتأتى مع هذه الكثافة الموجودة بمعنى أن التقرير الذى قدم لنا تكلم عن الرسوب والتسرب داخل السلم التعليمى والتسرب الى خارج السلم التعليمى ، وكلما كبرت الوحدة وكثافة الفصل وتعددت الفترات الدراسية فى المبنى التعليمى الواحد كلما أثر على كيف ونوع وصنف التعليم السائد.

أيضا الخطر الذى لانستطيع أن ندرءه حتى الآن هو الدروس الخصوصية ، هذا طاعون جديد مثل الطاعون الذى اجتاح أوروبا فى العصور الوسطى وصل الى ٨-٩ مليار ثم نسأل وزير التعليم فى المجلس القومى للتعليم فيقول انه غير مسئول عن هذه العملية ،فمن المسئول ؟

الوزير يقول إن المسئول أولياء الامور، وكل فرد يذهب فى اعارة، يعطى تليفون لزوجته لتبحث عن أحسن المدرسين وانفاق كل ماهو مطلوب حيث إنه ذهب لهذه الاعارة من اجل توفير مستوى أعلى لأولاده ، حتى المسئول - السلطات التعليمية - يقولون هذه مشكلة مجتمعيه وليست اختصاص أو مسئولية وزارة التعليم بمعنى أن الاعارة للعمارة والدروس الخصوصية مسئولة عن عدم تجويد التعليم وليست الكثافة الطلابية ، وليست المبانى المدرسية حيث إن ٢٠٪ من مدارسنا بها أكثر من فترة ويقال إن الفترة الثالثة قد الغيت ،كيف ؟ تم ذلك بتوزيع طلاب تلك الفترة على الفترتين الآخرين فى المدارس المحيطة، هنا تكون الناحية الشكلية تغلب على تفكيرنا بحلول مؤقته.

المشكلة فى التمويل أيضا هى المبانى، وحاليا عندما أذهب آلى الساحل الشمالى أجد أن الخامات المحلية غير مستخدمة ، الحجر الانتارى الذى هو كربونات الكالسيوم الذى درسناه وهو الحجر الضخم الأبيض غير مستخدم فى المناطق المنتشر فيها فلماذا لايستخدم؟

ذهبت مرة للواحات الخارجة لمناقشة رسالة وجدت مصنعا بالخبرة الالمانية مشاركة مع خبراء اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بالاضافة الى محافظ نشيط فى هذا الوقت ، متفتح ، فهناك محافظ لايحافظ على البيئة ويأتى بالامراء السعوديين لتدمير البيئة بينما هناك محافظون يفهمون،

محافظ آخر ينشئ المصانع فى طريق المخرات، أين التفكير العلمى الأصيل والرؤية المستقبلية التى ننادى بها مع التخطيط وينادى بها مجلس الشورى ، وينادى بها المجلس القومى للتعليم ، وهذه الرؤى المستقبلية والسيناريوهات...الخ وجدت أن المصنع يستخدم جريد النخل ، وعلمت هناك من مدير المصنع أن هذا المصنع يكسب أكثر من ٥٠٪ أرباح لأنه يعالج جريد النخل لأن هذه مناطق نخيل وهناك مناطق أخرى لكن لا يوجد سوى هذا المصنع والمطلوب عشرات المصانع فى كل مناطق الجمهورية الغنية بالنخيل (يوجد ٦ مليون نخلة فى مصر).

هذا المصنع يخرج نوعا من الخشب عالى الجودة اسمه كونتر بانو وهناك فى تقارير اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا مايثبت لدرجة أننى زرت مرة مكتب الاستاذ ابراهيم نافع ومكتب الاستاذة بهيره مختار وجدت عينه من هذا الخشب المصنوع فى مصنع الواحة ، خشب عالى الجودة يمكن أن نعمل منه أثاثا فى مناطق كثيرة ، المناطق كثيفة زراعة النخيل واكتشفت ان لدينا ٦ مليون نخله، وقد كنت أظن أن السعودية أعلى الدول العربية بالنسبة لعدد النخيل، لكنى علمت أن العراق بها ٨ مليون نخله تليها السعودية ومصر ٦ مليون نخله فى مناطق مثل البدرشين ورشيد والعريش ، لقد ثبتت الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع ولانحتاج دراسات فلماذا لا ينتشر ويأخذ طريقه لتخفيض تكلفة المبانى والاثاث التى تستهلك أموالا طائلة.

كنت أناقش رسالة فى التربية الرياضية وجدت فيها اقتراح أن يلحق بكل مدرسة ملعب ، وكل ملعب كذا فدان ، قلت للطالب هل تعرف تكلفة الفدان لكى تعمل ملعبا ؟ قل ملعب لكل عدة مدارس مثلا ، وملعب كرة قدم فقط يكفى، لكن يمكن أن نستعمله متعدد الأغراض، يمكن أن يستخدم ملعب لكرة السلة ، وملعب للكرة الطائرة وغيرها ، كذلك الحواجز بين الحجرات فى المدارس يمكن أن تكون متحركة لكى يمكن أن ندخل مدارس التعليم العام وليس التعليم الفنى فقط فى قضية التنمية .

لقد ناديت فى المجلس القومى للتعليم وقلت عسى أن لاتكون زعقة مبحوحة أو صرخة مكتومة لعل وعسى تسمعوا وتفهموا وتنفذوا وهذا لصانع القرار أن يستخدم الأشياء متعددة الأغراض ، وفى كل مدرسة أيضا يجب أن يكون هناك صوبة لكى نعلم الولد من الصغر التنمية ، نحن نقول له ادخر ، نمى ، هناك بعد تنموى فى العملية التعليمية ، وورشة للصيانه ، شيئان فى بلدنا لانهتم بهما التدريب والاستمرار فى التدريب بالاضافة الى الصيانة نفرش ولا نعرف نرتب وأكتفى بهذا القدر وشكرا.

محمد سيف الدين فهمى

أود أن أعبر عن سعادتى البالغة عندما أكون فى معهد التخطيط الذى أخذ منا وقتا قضيناه فيه ، وساهمنا فى تنمية أفراد وساهمنا بالعمل فيه وأدعو لهذا المعهد، هذا الصرح الكبير أن يستمر فى ممارسة عمله بكفاءة .

الحديث عن تحديات التعليم حديث مطروق بشدة وأعتقد أن التعليم فى مصر يواجه الكثير من التحديات التى يجب أن نواجهها . أود الحديث عن بعض هذه التحديات التى أعتقدأنها هامة وسأختصر فى الحديث عن كل تحدى.

التحدى الأول كما جاء بالورقة المقدمة لنا عملية النمو السكانى ، هنا نمو سكانى واضح، هل التعليم يستطيع أن يواجه هذا النمو السكانى وهو عملية مزعجة جدا ، نشكو من كثرة عدد الأطفال، نتكلم عن مجتمع أكثر من ٥٠٪ منه أقل من ١٨ سنه ، نتكلم عن أعداد مهولة من الأطفال داخل السلم التعليمى، نتكلم عن معدلات اعالة عالية كل هذا ينعكس على التعليم بما يضعف جودته.

واضح جدا وجود ارتفاع كبير فى كثافة المدارس، هناك مدارس فيها ٥٠٠٠ أو ٧٠٠٠ طالب، وهناك فصول بها ٦٠ ،٧٠ طالب ، هناك مدارس تعمل فترتين أو أكثر، عندما جاء وزير التعليم وطلب الغاء الفترتين حدث عملية أكثر ازعاجا بحيث تم ضم الفصلين ذوى ال٤٠ طالبا فى فصل واحد وأصبحت كثافة الفصل ٨٠ طالبا وبالتالى تعقدت العملية أكثر، كيف أواجه النمو السكانى؟

هذه عملية ليست من صلب عمل النظام التعليمى، لكنها من صلب عمل المجتمع ككل وأعتقد أن الجهد الذى يبذل فى مصر لمواجهة النمو السكانى جهد ضعيف جدا ، لا وسائل الإعلام تواجهه، ولا التعليم يواجهه، ولا المجتمع كله يواجهه بحيث أصبحت القضية خطيرة جدا خاصة أن النمو السكانى عادة يأتى من الفئات الفقيرة ، بمعنى أن المتعلمين جيدا عادة مايحددون النسل، نحن نتكلم عن البوابين وامثالهم مما يجعل هناك خلل فى تركيبه المجتمع.

التحدى الثانى هو تحدى الفقر ونحن نرى مجتمعنا يتجه نحو مزيد من الفقر من خلال مانسمعه من معدلات التنمية الضعيفة ، التخطيط الذى لاينفذ بطريقة صحيحة . أعداد هائلة من الناس تحت خط الفقر ، عملية بالضرورة تنعكس على التعليم ، فالفلاح أو العامل الذى لديه أولاد

وبسبب الفقر لايرسل أولاده للمدارس ويجعلهم يعملون ليمثلوا له مصدر دخل وهذا يؤثر على عملية النظام التعليمى ، نحن نرى كثيرا من الأولاد يعولون أسرا ، هناك أطفال تعول أسرا بالفعل ، كل مايقال إن لدينا استيعابا كاملا للأولاد فى سن التعليم الأساسى أو التعليم الابتدائى هو كلام غير صحيح ، فأنا أشكك بالفعل فى الاحصاءات الموجودة.

بالأمس كنا فى المركز القومى للتعليم واثيرت مشكلة التعليم ، أحد المهتمين بالرعاية الاجتماعية ذكر أن لدينا فى مصر لايقل عن ٢ مليون طفل شارع، فاذا كان هناك ٢ مليون طفل شارع فان هناك على الأقل نصفهم فى سن ٦-١٤ سنه ، فى هذه الحالة يكون الاحصاء الذى جاء بالورقة التى تعرض علينا يجب أن نشك فيها وهذه قضية هامة جدا.

نحن فى حاجة الى مزيد من المكاشفة ، نحن نعطى تصريحات كما لو كان التعليم لدينا أحسن مايكون ، كما لو كانت السياسات أفضل مايكون ، كما لوكانت المدرسة عظيمة جدا ، كما لوكانت الكنترولات تعمل فى المدارس ، كما.... كما ... ولكن فى الواقع الفعلى العملية لاتسير بالشكل المضبوط.

هنا أنادى أن يكون لدى المسئولين الجرأة الكافية لمواجهة الناس ومواجهة الحقيقة حتى لاتضيع القضية ، فى هذه القضية أو النقطة بالذات أتكلم عن مايسمى تكنولوجيا التعليم ، الكومبيوترز، جميع أولادنا فى المدارس ، نسألهم ، هل ترون الكومبيوترز ؟ لا يرونه ، هل الكومبيوتر يستعمل؟ لا ، هل هناك مدرس للكومبيوتر ؟ لايوجد ، هنا أقترح أن تتخلى وزارة التعليم عن تعليم الأولاد الكومبيوتر فى المدرسة حيث لاتوجد أجهزة ولا الوقت ولا المدرس الذى يقوم بالعمل ، ولاتوجد الرغبة لدى أولياء الأمور لتعلم الكومبيوتر واقترح ان يعلّم الكومبيوتر بمراكز تعليم الكومبيوتر بحيث أعطى معونةلكل مركز يعلّم عددا من التلاميذ وقد يكون هذا هو حل لهذا الإشكال، اذا لم يكن لدى فصل أضع فيه كومبيوترز، ليس لدى معلم يعلم الكومبيوتر ، مراكز تعليم الكومبيوتر موجودة فى القطاع الخاص وكلما علّم عددا من الاولاد أعطيه مبلغا وبهذا أوفر الأموال التى تنفق على الكومبيوتر، حيث لا أتصور أن جميع أجهزة الكومبيوترز فى المدارس تستخدم، ربما فى المدينة تستخدم ، لكن الأولاد الموجودون فى الريف ، المدارس الثانوية فى الريف أعتقد بصعوبة جدا يمكن الاستفادة منها ، لكن هذه قضية محتاجة الى بحث .

وفيما يختص بالتحديات أيضا، أتصور أن لدينا خللا فيما يختص بالأولويات، أعتقد أن

التعليم بالرغم من أنه ينفق عليه نسبة كبيرة من ميزانية الدولة، نسبة أعلى من الناتج القومى، ولكن يظل التعليم لا يأخذ قسطه الحقيقى من الأموال، ودائما مانعمل مقارنات بين عام ١٩٨١ وعام ٢٠٠٢ ، ودائما مانقول ٣ أضعاف أو ٥ أضعاف، لكن يظل التعليم فى حاجة الى مزيد من التمويل وسأطرح القضية التى طرحها الاستاذ مطاوع من يمول ؟

الدولة مسئولة أساسا عن التمويل ، لكن ليس الدولة فقط ، المجتمع كله مسئول عن التمويل، قطاع خاص وقطاع عام ولست ضد القطاع الخاص ، ولست ضد تحقيق القطاع الخاص لأرباح لأنه فى جميع الأحوال لن يقيم أحد مؤسسة سواء تعليمية أو غير تعليمية الا اذا كان الربح موجودا ، لكنى أقنن هذا الشئ وأعتقد أننا نستطيع أن نعتمد سواء فى التعليم العالى أو الجامعى أو التعليم العام على ميزانية الدولة فقط ولكن يجب أن يكون هناك مجال للتعليم الخاص أو التمويل الخاص لتمويل التعليم .

القضية هامة جدا، رجال الصناعة مسئولون عن هذا الشئ ، المؤسسات الاجتماعية مسئولة عن هذا الشئ، انما التمويل يجب أن يكون شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ولامانع من تسهيل أمر انشاء المدارس الخاصة، أسهل أمرها، اسهل اجراءات انشاءها لكى يساهم القطاع الخاص فى تمويل التعليم.

تحدى رهيب جدا موجود فى المدارس وهو الجانب الإدارى للمدرسة ، ادارة التعليم، سواء الادارة الموجودة فى الوزارة أو المحافظات،أو الادارة الموجودة فى قطاع المدرسة يجب أن نقول إن التعليم يدار بادارة بيروقراطية مزعجة جدا لا تتكافأ ولاتتلاءم مع ما نريده من التعليم ليحقق نموا للطالب ، وهذا هو الهدف ، ليس هدف التعليم فقط سد احتياجات الدولة من القوى العاملة وهذا تحدثنا فيه منذ زمن طويل، العملية اذا كنا مهتمين ونحن فى معهد التخطيط بعملية الموازنة بين الطلب والعرض وأن التعليم هو الذى يقدم العرض وأن سوق العمل هو الذى يقدم الطلب ، فوظيفة التعليم ليست فقط سد الاحتياجات ، هذا جانب من أهداف التعليم ، ولكن الجانب الأهم من أهداف التعليم انشاء مواطن جيد ، تكوين مواطن صالح ، انسان قادر على التفكير ، انسان قادر على النقد، انسان حر ، انسان يواجه المشكلة وبالتالى تصبح وظيفة التعليم ليس تأديه مهارات معينة ميكانيكية أو غير ميكانيكية ليس وظيفته أن يزود الطالب بمجموعة من المعارف فى مجالات مختلفة.

وهنا أذكر على سبيل المثال أنه فى الصف الأول الثانوى يدرس الطالب ١٨ مادة، أين الوقت الذى يستوعب فيه الطالب كل هذه المواد ؟ التعليم مهمته انشاء مواطن، فرد ،انسان قادر على العمل ، قادر على الانتاج، قادر على التعليم، قادر على التفكير الناقد ، قادر على التفكير الابداعى والابتكارى وهذه هى وظيفة التعليم الذى يهيئ الفرد لكل هذا .

نقطة أخيرة أن التنشئة واساليب التنشئة لدينا فى مصر صعبة جدا ، وهى تتعارض مع الكثير من قيمنا التعليمية عندما نتكلم عن التواكلية ونتكلم امشى جانب الحيط ، وعندما نتكلم عن كثير من عمليات التنشئة الاجتماعية لنا نجد أنها لاتساعدنا على تكوين نظام تعليمى جيد.

اذا كانت هذه بعض التحديات التى غالبا ماتكون مفروضه على النظام التعليمى ، فهناك مجموعة أخرى من التحديات موجودة داخل النظام التعليم وأعتقد أن أولى هذه التحديات أن السياسات الخاصة بالتعليم لدينا تحتاج الى بعض الاستقرار ، الى بعض التأمل والثبات ونحن نذكر أننا فى وقت من الاوقات كنا نتكلم عن التعليم الأساسى، وكانت الهوجة الموجودة فى السبعينات حول التعليم الاساسى ، أين التعليم الأساسى الآن ؟ غير موجود، كل المعنى الذى كان قائما عليه فكرة التعليم الاساسى غير موجودة فانتهى .

عندما نتكلم عن تقصير مدة التعليم من ٩ سنوات الى ٨ سنوات ، عملية نشأت بسرعة ، نشأت نتيجة للاستعانة بخبرات أجنبية أو الاستعانه بدراسات مقارنة ، ولست ضد الدراسات المقارنة، فأنا أساسا أستاذ تربية مقارنة ، لكن عندما أستقى نظاما من نظام آخر يجب أن أستقى الاشياء التى تتلاءم مع حاجتى وتاريخى ونظامى ،انما الذى حدث بسهولة جدا اننا حولنا نظام التعليم هذا من ٦ سنوات الى ٥ سنوات تحت دعوى توفير ٢٨ مليون جنيه فقط نحن الآن لكى نعيد تلك السنة المفقودة سوف ننفق مليارات من الجنيهات بسبب ارتدادنا مرة أخرى الى نظام ال ٩ سنوات ابتدائى واعدادى مع ماينجم عن هذا من مشكلات خاصة بالنظام.

عندما أتكلم عن السياسات ، يجب أن أتحدث عن السياسات الخاصة بادخال اللغات الاجنبية فى التعليم ، مهم لنا أن نتعلم لغة انجليزية جيدا، ومهم أن نعلم أولادنا الانجليزية جيدا، لكن أن أعمل استحداث فى النظام التعليمى بادخال مادة اللغة الانجليزية فى المدرسة الابتدائية من أولها أو من منتصفها دون أن أعد المعلم اعدادا جيدا كافيا فهذه عملية غير مفيدة.

نقطة هامة جدا غير واردة فى الورقة الموجودة لدينا وهو الاهتمام بالتعليم الفنى . التعليم الفنى لازال حتى الآن مهمل لم يأخذ حظه من العناية، والسياسات المرتبطة به أيضا ليست واضحة، نحن نتكلم عن النظام القائم الآن للمدارس الفنية نظام ٣ سنوات ،٥ سنوات ، نتكلم عن مشروع مبارك /كول لكن لاتوجد سياسة واضحة خاصة بالتعليم الفنى وهو التعليم الذى سيمد المجتمع بحاجته من القوى العاملة .

يبقى بعد هذا فيما يختص بالتحديات اعداد المعلم ، لدينا حاليا ٧٤ كلية تربية تعد مدرسين للمرحلة الثانوية والمرحلة الاعدادية وغيرها ، وحالة اعداد المعلم عندنا بالرغم من الجهد الذى يبذل فيها مازال يحتاج الى كثير من الاهتمام والجهد، انا استاذ فى كلية التربية ، عدد الطلاب فيها ٢٣ ألف طالب ، حتى الآن طالب السنة الأولى لايعلم الشعبه التى قيد فيها انجليزى أو عربى أو غيره لكثرة الأعداد الموجودة.

يبقى بعد ذلك قضية التقويم والثانوية العامة . الثانوية العامة ليست قضية تربوية ، هى قضية مجتمعية ، نتكلم عن قضية مجتمعية لكى نلقى الكرة من ملعب وزارة التعليم الى ملعب المجتمع كله ، لكن اعتقد أنه تظل قضية التقويم وقضية الامتحانات قضية المسئول عنها وزارة التعليم.

ولدى فكرة للثانوية العامة من خلال السياسات الموجودة فيها ، كانت الثانوية العامة سنة ، سنتين ، سنتين عامتين وسنة تخصصية ، بدلناهم سنتين تخصصيتين وسنة عامة ، بعد ذلك نفكر أن يكون ٣ سنوات تخصصية ونتكلم عن تقدير تراكمى. وليس فى مرحلة الثانوية بل يمكن مده ، لكنى اتساءل هل يمكن بنظامنا التعليمى وامكانياتنا البشرية نعمل هذا فى مدارسنا المكدسة بالطلاب ، المكدسة بالمشاكل ، كيف يتم هذا ؟ لكن نرجو أن يكون لدى وزارة التربية والتعليم الحل .

أنا أفكر فى الثانوية العامة ، هل نظام مكتب التنسيق صالح أم غير صالح ؟ هناك نقد كبير لنظام التنسيق وهناك من يقول إنه لايوجد أحسن منه ، لكن الإشكال ان الطلاب الذين يعملون لمدة سنة بمعاونة مدرسين خصوصيين وفى النهاية يحصل على ٩٠٪ أو ٩٥٪ وليس هناك كلية من كليات القمة تقبله فيدخل على كليات التجارة والآداب وغيرهما.

هل يمكن أن نرجع للثانوية العامة باختبار ؟ وليس اختبار مسابقة للذهاب للجامعة ، ولكن اختبار تقويمى لمدى استيعاب الطالب لمعرفة معينة ، ونجعل لكليات القمة التى يتهافت عليها الجميع اختبار قبول،كليات القمة والصيدلة والهندسة وأسمح لأى طالب حتى لو كان مجموعة ٥٠٪ بالدخول للامتحان وبالتالى اختار لكليات القمة أفضل العناصر والباقى يدخل حسب مكتب التنسيق.

أقول فى النهاية إننا نريد تفكيرا ابداعيا ابتكاريا فيما يختص بقضية التعليم ولايجب أن نترك العملية دون بحث أو تمحيص وهذا الكلام يحتاج الى تعاون مابين مؤسسات التعليم المختلفة من كليات التربية ومعهد التخطيط ومن جميع المسئولين والناس المسئولة عن التعليم وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

تعليق سريع على المحور الأول ، الهدف الأساسى هو ضرورة استمرار التوسع فى الخدمات التعليمية فى ضوء أولا: النمو السكانى ، ثانيا : تخفيض كثافة الفصل ، ثالثا : مواجهة عنصر الاحلال للمدارس غير المناسبة للعملية التعليمية.

وأنا أوافق على كل المقترحات التى قالها د. مطاوع فيما يتعلق بالمشاركة من جانب القطاع الخاص ، لكنى أود تقديم تعقيب بسيط وهو التفريق بين التعليم الاجنبى والتمويل الاجنبى، فالتمويل الاجنبى لازال مطلوبا . وحاليا للاسف الشديد وزارة المالية تضع الرقم اجماليا ١٨ مليار ولانعرف ماقيمة المساعدات الاجنبية وهى ضخمة حتى نكون على بينه من أن هناك موردا هاما من الممكن أن يتوقف فى اى وقت فلا بد أن نكون على استعداد لمواجهة هذا الاحتمال. ومع ذلك فان التمويل الأجنبى مطلوب وأهلا وسهلا به، لكن التعليم الاجنبى لابد أن يكون تحت رعاية الدولة كما هو متفق عليه .

النقطة الثانية هى نقطة المؤشرات الكمية التى تخوف منها د. سيف من أنها ممكن تكون غير دقيقة ، أود القول إن هناك فرقا بين معدلات الاستيعاب بالمفهوم الخاص بنا ومن له الحق من ناحية العمر فى دخول المدرسة أن يدخل المدرسة ويكون المعدل ١٠٠٪ ، هذا يختلف كثيرا عن معدلات القيد الاجمالية فمعدلات القيد الاجمالية لاتعطينى من هم فى ٦ سنوات فقط. صحيح أن مقام معدل الدخول للصف الأول مثلا يشمل من هم فى سن ٦ سنوات وهو تقديرى ، لكن الذين يدخلون المدرسة فعلا يكونون فى سن أقل من ٦ أو ٦ فأكثر أو ٧ أو ٨ سنوات فعندما نأخذ عدد الداخلين إلى

الصف الأول الابتدائى فى هذه الأعمار ونقسمه على عدد من هم فى سن ٦ سنوات يكون الناتج أكثر من ١٠٠٪ خاصة اذا كنا اقتربنا من نسبة الاستيعاب الكامل.

وحينما توجد الأرقام بالأعمار المفردة يمكن أن نقيس معدلات القيد الصافية وهو مانعنيه ونعبر عنه بمعدلات الاستيعاب الحقيقية سواء لسنوات العمر المفردة أو للمرحلة ككل.أما المعدلات التى تزيد عن ١٠٠ ٪ فإنها معدلات القيد الاجمالية .

ولا يخيفنى أن تكون المعدلات الاجمالية للقيد أكثر من ١٠٠٪ ، نعم أحب أن تكون لدى البيانات الدقيقة التى تعطينى معدلات قيد صافيةوهذه هى التى أعنيها بمعدلات الاستيعاب وهى نسبة ما استوعبه ممن لهم الحق فى دخول المدرسة ، فالبسط والمقام ينتميان الى فئة واحدة ، لكن فى المعدلات الحالية من سن ٦-١١ الموجودون فى المدارس ستجدهم لأقل من ٦ سنوات حتى سن ١٣ أو ١٤سنة.

عندما يعطينى معدل القيد الاجمالى أكثر من ١٠٠٪ فى بعض المناطق فهذا ناتج أن البسط لاينتمى للمقام ، البسط عمريا أعرض من المقام ، وهذه يساء استغلالها خاصة مع من ليس لديهم معرفة بهذه الارقام، وأنا أنظر لها مع مرور الأيام حتى لو كانت ١١٠ أو ١١٥ أو ١٢٠٪. أنا أستريح أن المعدل الحقيقى الصافى يمكن أن يكون ٩٥٪ ولكنه لايمكن أن يكون ٨٠٪ والباقى خارج السن للمرحلة .

هناك بعض البحوث بالعينة سيئة جدا حيث تعطينى معدلات الاستيعاب للمرحلة الابتدائية من سن ٦-١١ سنة تعطينى ٨٠٪ أو أقل من ٨٠٪ أنا لا أصدق هذا أيضا ، فالأولى معدلات القيد الاجمالية لا أصدقها كمؤشر للاستيعاب لأنها تشمل مدى عمرى فى البسط أكبر من المدى العمرى للمقام ، كذلك لا أصدق الكثير من البحوث بالعينة التى تعطينى معدلات ٨٠٪ وهذا معناه أن هناك ٤٠٪ ممن فى الابتدائى خارج مدى العمر الطبيعى .

لكى نتكلم بدقة عن الاستيعاب أو الابناء فى سن التعليم ينبغى أن يكون لدينا البيانات من وزارة التربية والتعليم دقيقة وتفصيلية حسب الأعمار المفردة ، والبيانات لكى تكون دقيقة لابد أن تأتى كشوف من المدارس تحمل أعمار الطلاب فى كل صف من الصفوف الدراسية.

الجانب المجتمعى ، أوافق حضراتكم أن التعليم له جوانبه المجتمعية بجانب النواحى الخاصة

بوزارة التعليم ، أو الدولة ممثلة فى وزارة التعليم ، لكن عندما أتحدث عن الدروس الخصوصية وهى أحد الموضوعات التى أثيرت فهى ليست مشكلة مجتمعية لأن الطلبة يلجأون إلى الدروس الخصوصية لأنهم لايحصلون على تعليم حقيقى فى المدارس وليس لأنهم هواة أخذ دروس خصوصية، فالاهالى معذورون لأنهم يجدون مستويات أولادهم محدودة لأن المدرسين لايبذلون الجهد المناسب فى المدارس بسبب السهر فى الدروس الخصوصية. ولايؤدى واجبه كما ينبغى.

لماذا لايذهب الطلاب للمدارس من الآن ونحن فى بداية العام الدراسى ؟ لأنهم لايستفيدون من المدارس، كيف أقول إن هذا نابع من مشكلة مجتمعية ؟ هذا نابع من أن المدارس لاتقوم بدورها ولو قامت بدورها كما ينبغى، فإن نسبة من يأخذ دروسا خصوصية تقل وستقل كلما قامت المدارس بواجبها بكفاءة ، لكن المدرس الذى يعطى الدروس الخصوصية بكفاءة ولايؤدى واجبه فى المدرسة بكفاءة يكون مدرسا ليس عنده ضمير وتصبح مشكلة مدرسية وليست مشكلة مجتمعية ويصبح المجتمع مضطرا . أى أب حتى لو كان فقيرا تحت خط الفقر يحاول تعليم ابنه ،اذا تعلم فى المدرسة خير وبركة ونحن كنا نتعلم ووصلنا الى الدرجات العلمية التى تسمى أعلى الدرجات العلمية ولم نأخذ دروسا خصوصية فى اجيالنا لأننا كنا نتعلم فى المدارس ، كان هناك اهتمام من المدرس.

اذا عادت المدرسة للدور الرئيسى لها وهو التعليم سوف تنكمش الدروس الخصوصية فلا يمكن ان ارمى المشكلة على المجتمع حيث إن هذه قضية تعليمية فى المقام الأول ، ولو ادى النظام التعليمى واجبه فى المدارس، ستقل الدروس الخصوصية ، وقد زادت مرتبات المدرسين بدرجة كبيرة خلال السنوات الأخيرة كما أن ال ١٨ مليار التى نتحدث عنها كانفاق على التعليم هناك ٨٠٪ منها أجور ومرتبات، ووزارة التربية والتعليم التى كانت متخلفة ١٠ سنوات فى الترقيات عن الوزارات الاخرى اقتربت من الوزارات الاخرى ، اذا كون الوزير يستمر فى النغمة المعروفة بأنها مشكلة مجتمع لكى يرفع عن اكتافه المشكلة ، هذه كارثة.

أتذكر زميلا فاضلا يعمل فى منظمة دولية فى زيارة للمعهد سألنى هل ستعودون للسنوات الست فى التعليم الابتدائى قلت له نعم هذا شئ طبيعى، فسأل واذا كان هذا شئ طبيعى فلماذا استمر نظام الخمس سنوات فترة طويلة قلت لأن المسئول الأول عن هذا النظام لازال مسئولا كبيرا فى الدولة ، قال سبحان الله هذا الكلام قيل لى من مسئول كبير بوزارة التربية والتعليم اليوم، هل أضر أجيالا لكى لا أواجه مسئولا آخر ؟ وهل كان من العدل الانتظار سنين طويلة حتى يتدخل رئيس

الدولة ويقرر إجراء التعديل والعودة لنظام الست سنوات؟هل سنستمر ونقول مجتمع .. مجتمع ،أعلم أن هناك بعد مجتمعى ، لكن البعد الرئيسى بعد تعليمى ، ولو أدى كل فرد واجبه فى النظام التعليمى فاننى واثق من أن هذه المشاكل بالذات، التى تنسب ظلما إلى المجتمع ، سوف تقل كثيرا.

سعدية محمد على بهادر

أشكر أ.د. عبد الفتاح ناصف على دعوتى لهذه الدائرة التى أرى أنها ساخنة ومهمة جدا وان شاء الله ستؤدى الى النفع العام واشكر هيئة تحرير المجلة على هذه الدعوة الكريمة .

الواقع أن الورقة المقدمة ممتازة والمحاور الثلاثة هى فعلا فى تصورى تعبر عن العمليات، والمدخلات ، والمخرجات التى تفضل استاذى د. مطاوع ، أ.د. سيف وتحدثوا فيها وكان كلاما مركزا فى المدخلات وهى السياسات العامة للتعليم، وايضا تطرقوا للعمليات وأنا أود الحديث فى التحديات التى تتمثل فى الاستراتيجيات المتمثلة فى العمليات.

نحن لكى نعدل نظامنا التعليمى ونقوم ببعض الاقتراحات لابد أن يكون لدينا فى الفكر العام فلسفة للتعليم تتحدث وتحدد من البداية أنواع التعليم، والتعليم من حيث النوع، ثم التعليم فى الريف والحضر، المستوى المطلوب للتعليم، اذا يجب أن يكون هناك فلسفة للتعليم .

نحن ليس لدينا فلسفة ، وكما تحدثتم حضراتكم ماهو الوزن فى التعليم مابين الريف والحضر؟ هل التوزيع بالنسبة للمدارس فى الريف يتماثل مع التوزيع فى الحضر ؟ وهل فى الريف كله هناك توازن، من الذى يحدد ، وتفضل الدكتور وسأل من الذى يحدد هذه المحافظة بها مدارس تماثل أو تتمشى مع الكثافة السكانية ومحافظة اخرى لا، هذه عملية يجب أن يكون هناك تحديد من البداية .

الشئ الثانى أهداف التعليم، نحن ليس لدينا هذه الأهداف ، المفروض أن يكون لدينا طموحات ثم تترجم الى أهداف نحن ليس لدينا هذه الاهداف . فالهدف من التعليم لدينا هو تخرج أو اعداد انسان ، مواطن قادر على العمل، هذا هو الهدف الرئيسى فهل هذا هو الهدف الصحيح؟.

حاليا اهداف التعليم فى العالم التعليم للتفكير، التعليم للتفكير الناقد، للتفكير العلمى، للتفكير المبتكر، مهم جدا أن يكون هناك انسان مفكر فى البداية ، نحن فى الألفية الثالثة ، عصر التنكنولوجيا ، لاينفع أبدا أن نخرج أناسا نمطيين بفكر واحد وهذا ماشى، قولبة للناس فى عملية

الحفظ والتلقين وهذا هو السائد.

مراحل السلم التعليمى، فى أمريكا يقولون اذا تدخلنا فى مرحلة بجعلها ٥ سنوات أو ٦ سنوات هذا نوع من التلوث التعليمى كيف نعمل هذا ولا ننظر الى مراحل السلم التعليمى ككل ، القاعدة الرئيسية للتعليم وهى رياض الاطفال والتى سأركز عليها وأقول كيف لاتوجد أهداف لرياض الأطفال لدينا بالنسبة للعمر الزمنى ، بالنسبة للمستويات العقلية ، هل نراعى ذلك بالنسبة للطفل ؟ هل نراعى مايجب أن يتعلموه؟

حاليا رياض الاطفال تعلم الاطفال القراءة والكتابة، القراءة والكتابة مدمرة، أكثر شئ مدمر بالنسبة للطفل بالنسبة للعضلات الدقيقة ، هناك شئ اسمه لحظة مناسبة أو سن مناسب للتعليم، السن المناسب للتعليم هو السن الذى يكون فيه قد حدث نضج عضلى عصبى وتوافق وتآزر عضلى عصبى مابين حركات العضلات والأعصاب ، فالطفل لايستطيع أن يمسك القلم فى هذا السن ، هذا ما توصلت اليه المعايير العالمية فعلا.

فى أمريكا هناك بنوك للأنشطة للمعلمات لرياض الأطفال ، الانشطة التى تؤدى الى أن هذا الطفل يكون مبتكرامبدعا ، يستطيع أن يستكشف ، يستطيع أن يتخذ القرار فى المستقبل يكون واثقا فى نفسه ، يكون مفهوما ذا ايجابية عن نفسه هناك أنشطة متعددة ، للاسف الشديد فى رياض الاطفال يتم اعدادها ليس لهذه المرحلة ، يتم اعدادهم لمرحلة ، حتى كليات رياض الاطفال بمراجعة المناهج الموجودة يتم التدريس لهم على أنهم يدرسون مواد دراسية بمعنى هناك مواد حساب، لغة عربية ، دين ، اجتماعيات ، واجبات مدرسية ، لا أدرى كيف تكون رياض الاطفال بهذا الشكل ؟

الحقيقة من واقع خبرتى بالنسبة لرياض الاطفال فى دول الخليج وأمريكا وصلت الى مرحلة من اليأس لأنه لايوجد أى نوع من التمشى مع المعايير المفروضة تصلح لهذه المرحلة . الكتاب الموجود فى هذه المرحلة ، كيف يحمل الطفل ١٤ كتابا فى حقيبته وهو ذاهب للمدرسة ؟ كيف يطلب من الطفل واجبات مدرسية الطفل فى KG2,KGI كيف يكون هذا الطفل لديه امتحانات ؟ يأخذ دروسا خصوصية ، الأمهات تضطر تعطى الأولاد دروسا خصوصية لأنها لاتستطيع المتابعة معه لأن هناك عربى وانجليزى وأشياء أخرى كثيرة بالرغم من اثبات الدراسات أن هذه الفترة اذا استطعت تعديل مسارات النمو للطفل ، اذا استطعت تنمية وشحذ حواسه اذا استطعت تفجير قدراته عن طريق

الاستكشاف ، اليوم الMastery Learning موجود فى كل مكان وهناك Streaming وهناك عملية يجب أن أراعى مستويات الأطفال .

نحن نسأل لماذا لايوجد مبتكرون ومبدعون فى البلد وأصبح عددعم قليلا ، فعلا عددهم قل، بالامس كان مؤتمر المرأة عن المرأة المبدعة فعلا العدد قل كرد فعل للنظام التعليمى نتيجة لإهمال القاعدة العريضة أو المرحلة الاساسية وهى مرحلة الطفولة ومرحلة رياض الاطفال .

اعداد المعلم : حاليا يتم اعداد المعلم فى وادى والتدريس فى وادى آخر ، لايطبق شئ ، فى مرحلة رياض الاطفال لايوجد شئ اسمه مناهج رياض الاطفال، وآسفة يقال طرق تدريس رياض الاطفال، والحقيقة هذا شئ محزن جدا ، لايوجد شئ اسمه طرق تدريس الا اذا كان طرق التدريس لمادة معينة، أقول طرق تدريس الرياضيات، طرق تدريس اللغة العربية ، لكن طرق رياض الاطفال لا، هناك استراتيجيات للتفاعل مع الطفل، لاستثارة الطفل ، كل هذه الاشياء يجب اعادة النظر فيها .

نحن لابد أن نعيد النظر فى السياسة التعليمية على اساس ان يكون هناك قاعدة عريضة بالنسبة للتمويل ، ورياض الاطفال وهى البداية وتكون الاساس وبعد ذلك يكون هناك ربط بين رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية، لايمكن ان يطلع الطفل للمرحلة الابتدائية يدرس مواد فى السنة الاولى والثانية على أساس أنه كان هناك أنشطة ومجرد اللعب فى رياض الاطفال وطلع وجد مواد، لذلك هناك ثورة لأولياء الامور حاليا، أولياء الامور يطلبون من ادارات الروضات التدريس للاطفال لأنهم يجدون صعوبة كبيرة عندما ينتقلون من رياض الاطفال للمرحلة الابتدائية.

فى الدول المتقدمة جميعا السنة الأولى والثانية من المرحلة الابتدائية هى امتداد لفترة رياض الاطفال، عملية للانتقال من اللعب الحر الى انشطة علمية موجهة بحيث ينتقل الطفل انتقالا تدريجيا وأشكركم.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة ما أود أن أثيره فيما يتعلق برياض الاطفال حاليا هو شعورى أن رياض الاطفال لازالت محدودة بالمقارنة للاحتياجات فى ضوء تطور عدد العاملات من السيدات على الأقل . كان المفروض ان تنمو مدارس رياض الاطفال لكى تتواءم مع الاحتياجات منها والتى تنعكس فى زيادة اعداد العاملات فى المجتمع ولأن هناك الكثيرين الذين يرسلون أولادهم لرياض الأطفال .

محمد عبد العزيز عيد

فى الواقع أن أهمية رياض الأطفال ترجع لأهمية السنوات الأولى في التأثير على النمو العقلى، وإلى ما أثبتته الدراسات المختلفة بناء على النتائج التجريبية من أن ٥٠٪ من النمو العقلى للفرد يحدث فيما بين الميلاد وسن الرابعة ، وأن ٣٠٪ يحدث فيما بين الرابعة والثامنة ، وأن ٢٠٪ يحدث فيما بين الثامنة والسابعة عشرة على وجه التقريب، وعلى هذا الأساس فإن مرحلة رياض الأطفال تأخذ أهمية قصوى من أجل التنمية البشرية، وخاصة وأن الشواهد تشير إلى أن الاستثمار فى السنوات الأولى من الحياة تؤدى إلى فوائد اقتصادية للمجتمع. إذ يستفيد المجتمع اقتصاديا من الاستثمار فى الطفولة المبكرة عن طريق الوفر فى بعض الميادين مثل الالتحاق بالمدرسة عن طريق خفض معدلات الرسوب والتسرب، فالأطفال الذين يحصلون على الانتباه المبكر يكونون أكثر عرضة للالتحاق بالمدرسة، ويقل احتمال تكرارهم للسنوات الدراسية، ويقل احتمال تسربهم. وفى بعض الحالات وجد نقص فى انحراف الأحداث، واستخدام العقاقير. ولقد أثبتت بعض الدراسات أن فوائد الاستثمار فى مرحلة ما قبل المدرسة وصل عائده إلى سبعة أمثاله. وبالرغم من وجوب توفر العدالة فى تقديم الخدمات التعليمية وغيرها ، إلا أنه من الأفضل تقديم عناية خاصة للأطفال الأكثر تعرضا للخطر نتيجة للعوامل التى يتعرضون لها ، ومن أهم هذه العوامل : الفقر، الآباء ذوو المستويات التعليمية المنخفضة، العائلات المهدمة، والمهجرون حديثا، حيث إن أولاد هؤلاء الأطفال يكونون معرضين للخطر.

ولذلك لا يجوز أن يرتبط عدد الحضانات بعدد الأمهات العاملات خصوصا مع انتشار الأمية وخاصة بين الإناث، فمثل هذه الأم تكون غير قادرة على التنشئة السليمة لأطفالها، وخاصة أن عملية النمو العقلى غير قابلة للعكس، أى أن ما لم تتم تنميته يفقد ولا يمكن تعويضه بعد ذلك.

والواقع أننا نقصر كثيرا عندما ندخل تغييرات فى العملية التعليمية دون أن نقوم أثر هذه التغييرات ،أذكر مثالاً على ذلك منها إدخال الكمبيوتر إلى المدارس ، بأعداد معينة واستخدامات محددة ، ما الهدف أو الأهداف من استخدام الكمبيوتر فى المدرسة؟ وما فائدة تلك الاستخدامات ؟ وهل الطالب فى هذه المدارس يفضل الطالب فى المدارس التى لم تتوفر بها هذه الأجهزة، وما الدليل على ذلك؟ وفى أى جانب يحدث التغيير؟ وهل من الأفضل والمفيد إدخال تغييرات أخرى لتحسين وتطوير العملية التعليمية ؟ الواقع أن هذه الأسئلة وغيرها تتطلب إجابات حتى يكون الإنفاق على

التعليم له مردوده المرغوب ، ولا يمكن أن يتم ذلك ما لم يكن هناك تقويم لكل تعديل أو تغيير فى العملية التعليمية .

إن كل ما نهتم به هو تقويم تحصيل الطالب ، ويا ليته تقويم شامل متكامل ، وإنما هو تقويم للحفظ والتذكر، فنحن لا نجرى أى تقويم للجوانب الوجدانية كما نهمل تقويم المهارات، وحتى فى تقويم الجوانب المعرفية نهتم فقط بأدنى المستويات، فنهمل التطبيق والفهم والتحليل والتقويم وغيرها وليس أدل على ذلك من تأكيدنا على أن الامتحانات لن تخرج عن الكتاب المدرسى ، بالرغم من أن الامتحانات يجب أن تلتزم بالقواعد والقوانين التى درسها الطالب وأن يكون التطبيق من خارج الكتاب حتى تخرج العملية عن الحفظ والتذكر ، كما أننا نصر على أن الامتحانات ستكون فى مستوى الطالب المتوسط بالرغم من أن قواعد عملية القياس تستلزم أن يكون للامتحان سقف لا يستطيع أى فرد الوصول إليه حتى نستطيع التفريق فيما بين التلاميذ المختلفين فى مستوياتهم وقدراتهم .

الواقع أن كل دول العالم لديها مؤسسات ومراكز لوضع وتقنين الاختبارات، وعادة ما تكون هذه المؤسسات منفصلة عن وزارة التربية أو الجهة الرسمية التى تقدم التعليم، ونحن عندما أنشئ المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى كان هدفنا هو وضع وتقنين الاختبارات لاختيار الطلبة الذين تتوفر لهم الاستعدادات والميول والقدرة على النجاح فى الجامعة وفى كل كلية أو مجموعة من الكليات على حده، وأن ذلك سيقضى على مشكلة الثانوية العامة، ومشكلة الدروس الخصوصية لأنها ستصبح غير ذات أهمية كبيرة أو سيكون لها وزن ضئيل ، ولذلك زرنا تركيا وإنجلترا ، لنتعرف على النظم المطبقة بها ، بالإضافة لمعرفتنا بالنظم المطبقة فى الولايات المتحدة باعتبارنا من خريجى جامعاتها، ومع ذلك تعثرت العملية ولم يقم المركز بما كنا نعتقد أنه هدفه الرئيسى.

وبالأمس كنت أحضر جلسة فى المجلس القومى للتعليم ، وأعجبنى تعليق أحد الزملاء ، عندما قال إنه لكى يعالج الفرد يجب أن يعترف بأنه مريض ، وأن وزارة التربية لا تعترف بأن هناك أية مشاكل فى العملية التعليمية ، بل وتدعى أن التعليم فى مصر قد وصل للقمة، وأن النظام أصبح يحتذى به ، وتقدم له الشهادات بسلامته من المؤسسات الدولية كاليونسكو ، هذا فى الوقت الذى يضج فيه الناس بالشكوى ، وفى الوقت الذى نستخدم نفس الكتب المدرسية من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ، ونطبع أكثر من ٧٥٤ مليون نسخة من كتب مدرسية لا يستخدمها التلاميذ ،

ويطلب المدرسون كتبا خارجية ، فهل هناك هدر فى الأموال المخصصة للعملية التعليمية أكثر من ذلك؟

ولذلك يجب أن يكون هناك ترشيد و إعادة توزيع لميزانية التعليم ، وخاصة وأن المرتبات تلتهم جزءا كبيرا للغاية من ميزانية التعليم، بالإضافة لمشكلة الكتب المدرسية.

كذلك يجب أن يعاد تحديد فلسفة وأهداف التعليم ما قبل الجامعى فى مصر ، فلا يعقل أن تظل الأهداف كما هى فى القرن الحادى والعشرين وفى عصر العولمة ، وأن تترجم هذه الأهداف إلى أهداف خاصة بكل مرحلة ، ثم تحدد أهداف كل صف من الصفوف ، وأن توضع المقررات وهدفها تحقيق هذه الأهداف، وأن يكون واضحا أن المادة الدراسية ما هى إلا وسيلة لتحقيق أهداف معينة ولذلك فهى قد تختلف من محافظة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر .

كذلك يجب ألا يعنى ازالة الحشو من الكتب حذف أجزاء منها دون النظر لما تبقى ، لقد قمت ذات مرة بتدريس بعض الموضوعات فى مادة الفيزياء لابنتى عندما كانت طالبة فى الثانوية العامة ، وهذا هو تخصصى فى المرحلة الجامعية الأولى ، فوجدت أنه لا يمكن لأى فرد من الأفراد أن يفهم ما كتب لأن ما حذف من الفقرات كان يحتوى على كيفية استنباط بعض القوانين ولذلك يصبح على التلميذ الالتجاء للحفظ الأصم دون فهم .

ولقد بينت العديد من الدراسات التى قمنا بها أن عددا كبيرا من المدرسين لا يعرفون ما هى الأهداف التى يرجى تحقيقها من تدريس موادهم، ولذلك يجب مراجعة ما هو حادث ، والاعتراف بأن مهنة التدريس يجب أن يسبقها إعداد جيد وأنها لا يمكن أن تكون مهنة من لا مهنة له، فهل يعقل على سبيل المثال أن يعمل أفراد حاصلون على مؤهلات أخرى غير بكالوريوس الطب ، فى العمل بالمستشفيات؟ بالطبع لا ، لأن الطب مهنة و لا يجوز أن يزاولها من لم يعد لمزاولتها وكذلك التعليم، وبالرغم من ذلك نجد أن الوزارة تترك المعدين لمهنة التدريس من كليات التربية (بالرغم من اعتقادنا ببعض القصور فى هذا الإعداد) لتعلن عن حاجتها إلى عدد كبير من المدرسين من خريجى العديد من الكليات التى لا علاقة لها بالإعداد لمهنة التدريس.

ولأننا لا نهتم بالتقويم كثيراً، نجد أن تجربة رائدة مثل تجربة مبارك -كول قد حادت عن الهدف منها ، فلقد أشرفت هذا العام على طالبة بدبلوم المعهد فى إجراء دراسة تقويمية لهذا المشروع،